

دور الإجراءات الإدارية في كشف التهرب الضريبي (اللصاقة الضريبية نموذجاً)

مظهر حمدان يوسف¹

1. أستاذ مساعد - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق
mazhar.youssef@damascusuniversity.edu.sy

الملخص:

تعتبر الضرائب المورد الرئيس لأغلب موازنات الدول حيث يؤثر انخفاض التحصيل الضريبي على تمويل الإنفاق العام المتزايد، لكن النظام الضريبي في أداء هذه الوظيفة تواجه تحدياً جوهرياً يتمثل في ظاهرة التهرب الضريبي التي تتفاقم في العديد من الاقتصادات النامية، ومنها سورية، محدثةً آثاراً سلبية متعددة الأبعاد على المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك كل قوانين الدول تعاقب على التهرب الضريبي لما تسببه من ضياع إيرادات على خزينة الدولة. ويعود التهرب الضريبي لأسباب عديدة تصب كلها في مراكمة الأموال بطرق غير مشروعة مثل شعور المكلف بارتفاع العبء الضريبي عليه، وقدم التشريعات الضريبية وتعارضها، وضعف جهاز مكافحة التهرب الضريبي وكفاءته، غياب الجانب الاقتصادي في أداء الدوائر المالية وتغليب وظيفة التحصيل على غيرها... الخ.

تشير البيانات الإحصائية السورية إلى أن متوسط العبء الضريبي خلال الفترة (2000-2021) لم يتجاوز 8.24%، وهي نسبة متواضعة مقارنةً بالمتوسطات العربية والعالمية، مما يعكس وجود فجوة ضريبية كبيرة تُعزى إلى اتساع نطاق التهرب الضريبي.

إن معالجة هذه المشكلة يتم عادة من خلال التشريعات الضريبية وما تتضمنه من عقوبات على مرتكبي جرائم التهرب الضريبي، أيضاً يمكن للإجراءات الإدارية التي تقوم بها الإدارة الضريبية للتحقق من مدى الالتزامات الضريبية التي يصرح عنها. لكن مع ذلك الحد من التهرب الضريبي يحتاج إلى أساليب أكثر تطوراً ترتبط بالتعاون بين الإدارة الضريبية والجمهور.

يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الدور المحوري للإجراءات الإدارية، التقليدية منها والمبتكرة، في كشف التهرب الضريبي والحد منه، مركزاً بشكل خاص على نموذج "اللصاقة الضريبية" كأسلوب جديد، مبتكر بصري، مبسط، يجمع بين الشفافية والرقابة المجتمعية لكشف التهرب الضريبي للحد منه بعكس الكثير من الإجراءات والدراسات التي ركزت على مكافحته من خلال الجولات الرقابية وفحص وتدقيق البيانات والوثائق والإجراءات الأخرى، لأن الإصلاح الجيد يشترط أولاً الكشف عن المشكلة أو الظاهرة وهذا ما تقوم به فكرة اللصاقة.

الكلمات المفتاحية: التهرب الضريبي، النظام الضريبي، اللصاقة الضريبية، سورية.

تاريخ الإيداع: 2026/2/10

تاريخ النشر: 2026/5/31



حقوق النشر: جامعة دمشق

- سورية، يحتفظ المؤلفون

بحقوق النشر بموجب

CC BY-NC-SA

The Role of Administrative Measures in Detecting Tax Evasion (Using Tax Sticker as a Model)

Mazhar Hamdan Youssef¹

1. Assistant Professor in the Department of Economics, Faculty of Economics - Damascus University. mazhar.youssef@damascusuniversity.edu.sy

Received: 10/2/2026

Accepted: 31/5/2026



Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

Taxes are considered the main resource for most state budgets, as a decline in tax collection affects the financing of increasing public expenditure. However, the tax system faces a fundamental challenge in performing this function, which is the phenomenon of tax evasion. This phenomenon is aggravation in many developing economies, including Syria, causing multi-dimensional negative effects on financial, economic, and social levels. Therefore, all countries' laws penalize tax evasion due to the waste of revenue it causes to the public treasury.

Tax evasion is attributed to multiple reasons, all of all of them are poured into to accumulating money through illicit means, such as the taxpayer's feeling of a high tax burden, outdated and conflicting tax legislation, the weakness and

inefficiency of the tax evasion control apparatus, the absence of an economic aspect in the performance of financial departments, and prioritizing collection over other functions... etc.

Syrian statistical data indicate that the average tax burden during the period (2000–2021) did not exceed 8.24%, which is a modest percentage compared to Arab and global averages, reflecting a large tax gap attributed to the widening scope of tax evasion.

Addressing this problem is typically done through tax legislation and the penalties it includes for perpetrators of tax evasion crimes. Additionally, administrative procedures carried out by the tax administration to verify the extent of declared tax compliance can help. However, despite this, curbing tax evasion requires more advanced methods related to cooperation between the tax administration and the public.

This research aims to bring into focus on the pivotal role of administrative procedures, both traditional and innovative, in detecting and reducing tax evasion, focusing particularly on the model of the "Tax Sticker" as a new, innovative, visual, and simplified method. It combines transparency and community

Oversight to detect tax evasion and reduce it, unlike many procedures and studies that have focused on combating it through inspection tours, examining and auditing data, documents, and other procedures. This is because good reform first requires identifying the problem or phenomenon, which is what the idea of the sticker does.

Keywords : Tax evasion, Tax system, Tax sticker, Syria.

1. المقدمة:

أولاً: الإطار العام للبحث:

1. المقدمة:

تشكل الضرائب أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الإنفاق العام وتحقيق التنمية المستدامة. ومع تسارع التحولات الاقتصادية العالمية، يبرز التهرب الضريبي كأحد أخطر التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية، خاصة في الاقتصادات النامية، حيث يؤثر سلباً على الموارد المالية للدولة ويعوق مسيرة التنمية ويُضعف الثقة بين المواطن والدولة. لطالما اعتمدت الإدارات الضريبية على المراجعة الحسابية التقليدية والزيارات الميدانية باعتبارها أدوات أساسية لكشف التهرب الضريبي، لكن هذه الوسائل، رغم أهميتها، تعاني من محدودية التغطية وارتفاع التكلفة وبطء النتائج. مع تعقّد الأنشطة الاقتصادية واتساع نطاق المعاملات الرقمية، أصبح التهرب الضريبي أكثر تطوراً، مما فرض تطوير أساليب مبتكرة لكشف التهرب الضريبي والحد منه.

2. مشكلة البحث:

تُعد ظاهرة التهرب الضريبي مشكلة عالمية تواجهها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كان حجمها يختلف من بلد إلى آخر. وفي سورية، تتفاقم هذه الظاهرة بشكل متزايد، مما يضعف موارد الدولة ويؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي، فضلاً عن انعكاساتها على القيم الأخلاقية في المجتمع. ولذلك، من الضروري إدراج هذه القضية ضمن أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي، ويتطلب الإصلاح الفعال أولاً الاعتراف بالمشكلة وكشفها علناً للحد منها وللبحث عن آليات الضبط لاحقاً.

3. أهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث، في أنه يمكن اعتباره خطوة أساسية للبدء ببرنامج الإصلاح الضريبي بطريقة تحافظ على جهد ووقت الإدارة الضريبية ويخفض تكاليف التحصيل إلى أقصى قدر ممكن، حيث يمكن لللساقة الضريبية أن تسهم بشكل فعال في الكشف عن المشكلة كإجراء إداري داعم للإجراءات الاقتصادية المتبعة.

4. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقديم نموذج لكشف التهرب الضريبي بطريقة بسيطة، سريعة وبدون تكاليف، من خلال:

1. تحديد المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتهرب الضريبي؛
2. تحليل طبيعة التهرب الضريبي واستعراض أساليبه المختلفة وطرائق مكافحته؛
3. اقتراح اللساقة الضريبية كإجراء إداري فعال يساعد على كشف التهرب الضريبي.

5. فرضيات البحث:

انطلاقاً من التساؤل الرئيس لمشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: تلعب الإجراءات الإدارية دوراً مهماً في كشف التهرب الضريبي والحد منه.
- الفرضية الثانية: تلعب اللساقة الضريبية كإجراء إدارياً مبتكراً دوراً مهماً في كشف التهرب الضريبي والحد منه مكافحة اقتصاد الظل من خلال زيادة الشفافية المالية وتعزيز الالتزام الضريبي وبناء الثقة الضريبية.
- الفرضية الثالثة: يمكن للجمهور تقديم العون من خلال الرقابة المجتمعية في تعزيز الإجراءات الإدارية لكشف التهرب الضريبي والحد منه.

6. حدود البحث:

تمثلت حدود البحث في الحدود المكانية والزمانية على النحو التالي:

الحدود المكانية: طبق البحث على سورية.

الحدود الزمانية: لا يتضمن البحث حدوداً زمانية.

7. منهج البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناول وصف الإجراءات الإدارية المتبعة في كشف التهرب الضريبي، ثم تحليل فعاليتها من خلال نموذج محدد (اللزاقة الضريبية) بما يساعد على رصد الواقع الحالي، وتوضيح العلاقة بين الإجراءات الإدارية والحد من التهرب الضريبي.

8. الدراسات السابقة:

تضاف هذه الدراسة الى العديد من الدراسات الأكاديمية التي بحثت دور الإجراءات الإدارية في كشف التهرب الضريبي والحد منه من أهمها:

يهدف بحث (صابوني، 2021) بعنوان: دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي الى بحث دور نظام الدفع الإلكتروني للضرائب في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني تحقق مجموعة من المزايا المالية والضريبية والاقتصادية التي تقود بدورها الى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال معالجة أسباب الظاهرة الإدارية.

توصل (العدي، 2015) في مقال بعنوان "أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي -دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية إلى أن تطبيق مبدأ البساطة في النظام الضريبي والتخفيض من تعقيد النظام الضريبي يخفض من التهرب الضريبي، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي الحالي، بحيث يصبح النظام الضريبي أكثر بساطة وأكثر فهماً وأكثر عدالة بالنسبة إلى المكلف الضريبي.

سعى (الدالي و داود، 2015) في مقال بعنوان " دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي - دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية" الى تدقيق واقع إجراءات التدقيق الضريبي في الدوائر الضريبية في سورية وأثر ذلك على التهرب الضريبي، حيث توصلوا الى وجود علاقة ارتباط طردية بين تخطيط التدقيق الضريبي وإمكانية اكتشاف التهرب الضريبي، و ضعف قيام بعض مراقبي الدخل بإجراءات التحقق من الدفاتر والسجلات المحاسبية وجمع عدد كاف من الأدلة والقرائن يسهم في تخفيض تدعيم مصداقية التدقيق الضريبي، و تخفيض إمكانية اكتشاف التهرب الضريبي.

قام (العدي وعبدالله، 2013) في دراسة بعنوان: دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي بدراسة طبيعة التهرب الضريبي، وأهم الوسائل التي يجب أن تتبناها الدولة لمكافحة هذه الظاهرة، حيث توصلت الدراسة الى أن تطبيق مبدأ العدالة في النظام الضريبي يخفض من التهرب الضريبي، واقرحت إعادة النظر في النظام الضريبي المطبق في سورية من ناحية العدالة بين المكلفين، وإعادة النظر بالمعدلات الضريبية لتكون أكثر عدالة، بالإضافة الى عادة النظر بالإعفاءات الممنوحة بما يحقق العدالة بين المكلفين جميعهم.

يحاول (Dehkordi et al, 2024) في مقالهم بعنوان: Presenting a model to prevent tax evasion, from the perspective of the employees of the country's tax affairs organization.

تقديم نموذج للحد من التهرب الضريبي من منظور موظفي هيئة الضرائب في الدولة من خلال الاعتماد على خمسة أبعاد رئيسية: العوامل الاقتصادية، العوامل الاجتماعية، العوامل القانونية، العوامل التنظيمية الداخلية، والعوامل الثقافية والسياسية، إضافةً

إلى عشرين معياراً فرعياً. حيث توصلوا إلى أن أهم أسباب التهرب الضريبي هي: ضعف وضوح القوانين الضريبية وتناقض النصوص القانونية، غياب الترويج الفعال لثقافة ضريبية، ضعف الثقة السياسية، انتشار الفساد بين بعض المسؤولين، البيروقراطية الإدارية، وعدم كفاءة الهيكل الضريبي. بالإضافة إلى اعتبار النظام الضريبي غير عادل من قبل المكلفين، ضعف إيمان الأفراد بجدوى الضرائب، انعدام الثقة بالحكومة، الأزمات الاقتصادية، غياب أو ضعف الرقابة والمتابعة في عمليات التعرف والتحصيل الضريبي، توسع الأنشطة الاحتيالية والاقتصاد الموازي، عدم فعالية نظام الحوافز والعقوبات الضريبية، إضافة إلى تعقيد القوانين واللوائح المرتبطة بالضرائب، وعلى هذا الأساس تم تصميم نموذج للحد من التهرب الضريبي من منظور موظفي هيئة الضرائب في الدولة.

قدم (Milosavljevic et al, 2024) في دراستهم بعنوان: Is There a Link between Tax Administration Performance and Tax Evasion?

مقاربة جديدة لقياس أداء إدارات الضرائب باستخدام مؤشر المسافة المركب (Composite I-Distance Indicator - CIDI)، استناداً إلى 11/ مؤشراً فردياً للأداء مأخوذة من 35/ إدارة ضريبية أوروبية خلال عامين متتاليين 2018-2019، وبناءً على النتائج المتحصلة، أُجري تحليل ارتباط بين درجات الأداء وبين خسائر التهرب الضريبي والعجز المالي في الدول التي تعمل فيها هذه الإدارات، وذلك بهدف تقييم قوة العلاقة الإحصائية بين هذه المتغيرات. وقد أبرزت الدراسة كلاً من الدنمارك وهولندا كنماذج مثالية في الإدارة الضريبية، حيث تم تحديد تحصيل الإيرادات باعتباره عاملاً رئيسياً للتميز، بينما شكّل الأداء التشغيلي (مثل الإيداع الإلكتروني والالتزام بالمواعيد) جوانب حاسمة في كفاءة إدارات الضرائب. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين التهرب الضريبي وأداء الإدارة الضريبية.

1-9- الجديد في هذه الدراسة:

تظهر أصالة البحث من خلال كشف التهرب الضريبي بطريقة تركز على الشفافية، الرقابة والمشاركة المجتمعية، بتكاليف منخفضة، ونتائج آنية، تضاف إلى الإجراءات المكتبية المتبعة من قبل السلطات المالية وتكون بديلاً عن الزيارات الميدانية.

ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

لمكافحة التهرب الضريبي والحد منه لابد أولاً من تعريفه، تحديد أشكاله، طرقه، آثاره، ثم التركيز على دور الإجراءات الإدارية في مكافحة التهرب الضريبي والتي سيتم عرضها بإيجاز نظراً لوفرة الأدبيات الاقتصادية والقانونية التي تطرقت إلى التهرب الضريبي ومكافحته.

2-1- تعريف التهرب الضريبي:

يقصد بالتهرب الضريبي تخلص المكلف من التزامه القانوني بعدم دفع الضرائب المستحقة عليه كلياً أو جزئياً باتباع طرائق وأساليب احتيالية مخالفة للقانون (العدي، 2015، 80)، كما يعرف أيضاً بأنه تخلص المكلف كلياً أو جزئياً من أداء الضريبة دون نقل عبئها إلى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة، وبضيق عليها حقها (الدالي وداود، 2015، 285).

وقد عرف قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي السوري رقم 25/ لعام 2003 السوري التهرب الضريبي من خلال المادة 2/، البند 1/ بأنه "كل فعل مخالف لأحكام قوانين الضرائب أو الرسوم يصدر عن المكلف، أو من ينوب عنه أو يمثله أو يفوضه أصولاً، ويقصد بالتهرب من دفع الضرائب والرسوم المالية كلياً أو جزئياً من خلال ما يقدمه للدوائر المالية من قيود أو بيانات أو وثائق تضمنت معلومات مخالفة للحقيقة أو إخفاءها أو إنكارها أو عدم تقديمها بالمواعيد المحددة قانوناً، باستثناء القوة القاهرة أو إتلافها قبل الموعد المحدد لذلك، أو ممارسة عمل خاضع للتكليف دون إعلام الدوائر أو إخفاء نشاط يجب إظهاره".

أما في التشريع الجزائري فيتمثل التهرب الضريبي في محاولة المكلف إخفاء المبالغ أو المنتجات الخاضعة للضريبة، أو تقديم مستندات مزورة للحصول على إعفاء أو تخفيض، وفي السياق ذاته يوضح التشريع السعودي عدداً من صور التهرب الضريبي،

من أبرزها (حسان، 2024، 4078) تقديم سجلات أو مستندات لا تعكس الواقع المالي الحقيقي، أو تقديم إقرارات ضريبية تتعارض مع البيانات المحاسبية، أو التلاعب بفواتير البيع والشراء، أو إخفاء أنشطة خاضعة للضريبة، أو التخلص من السجلات والوثائق قبل أو أثناء إجراء الفحص الضريبي.

2-2- أنواع التهرب الضريبي:

يمكن تقسيم ويقسم التهرب الضريبي إلى قسمين: التهرب الضريبي المشروع والتهرب الضريبي غير المشروع:

- **التهرب الضريبي المشروع:** هو قيام المكلف بتنظيم دخله أو أنشطته بطريقة تجعلها غير خاضعة للضريبة أو تقلل من قيمتها، وذلك عبر استغلال الثغرات القانونية المتاحة في التشريعات الضريبية. ويُعد هذا النوع من التهرب عملاً مباحاً لا يترتب عليه عقوبة قانونية. (أبو نصار 2005، 26)

- **التهرب الضريبي غير المشروع:** يتمثل في مخالفة القوانين عمداً بهدف تخفيض الضريبة المستحقة، مثل تزوير السجلات والدفاتر أو إخفاء بعض مصادر الدخل بشكل كامل، وهو سلوك يعاقب عليه القانون. أيضاً يختلف التهرب الضريبي باختلاف المعيار المعتمد، سواء من حيث الكم ومن حيث الجغرافيا:

• من حيث الكم (المقدار):

- ✓ **التهرب الضريبي الكلي:** يحدث عندما يتخلص المكلف من الضريبة بالكامل عبر إخفاء نشاطه أو دخله الخاضع للضريبة بشكل كامل.

- ✓ **التهرب الضريبي الجزئي:** يتمثل في التخلص من جزء من الضريبة من خلال إخفاء جزء من النشاط أو بعض الإيرادات الخاضعة للضريبة.

• من حيث الجغرافيا (مكان حدوثه):

- ✓ **التهرب الضريبي الوطني:** هو التهرب الذي يتم بكامل عناصره داخل حدود الدولة، حيث يُخفي المكلف نشاطه أو دخله ضمن الإطار المحلي.

- ✓ **التهرب الضريبي الدولي:** يحدث عندما يتجاوز التهرب حدود دولة واحدة، مما يجعل كشفه أكثر صعوبة بسبب تشابك القوانين والأنظمة بين الدول.

2-3- أسباب التهرب الضريبي:

هناك أسباب كثيرة للتهرب الضريبي تختلف باختلاف الدول، الأنظمة الرقابية وغيرها، من أهمها:

- **الأسباب السلوكية والأخلاقية:** ترتبط بطبيعة الإنسان ورغبته في الاحتفاظ بالمال، إضافةً إلى ما تسببه الضريبة من ضغط نفسي كبير على المكلفين. (صابوني، 2021، 65)، وتلتقي هذه الأسباب مع **الأسباب الأخلاقية التي** تنبع من ضعف القيم الأخلاقية في المجتمع (العدي وعبدالله، 2013، 38)، وشعور المكلف بأن ما يدفعه من ضرائب يفوق ما يحصل عليه من خدمات، إلى جانب اعتقاده بسوء إدارة الدولة للأموال العامة وارتفاع معدلات الضريبة. (العدي، 2015، 81).

- **الأسباب الاقتصادية:** تؤثر الأوضاع الاقتصادية على التهرب الضريبي، ففي حالة الرخاء الاقتصادي ينخفض التهرب بسبب ارتفاع الدخل، ويزداد التهرب الضريبي في أوقات الكساد والأزمات. (العدي وعبدالله، 2013، 38)، كما تلعب العوامل الاقتصادية الكلية مثل التضخم والبطالة دوراً مؤثراً في سلوك المجتمع، حيث تدفع الظروف الاقتصادية السيئة الأفراد إلى البحث عن الربح عبر أنشطة غير مشروعة، مما يعزز نمو الاقتصاد الموازي والتهرب الضريبي. لذلك يُقترح الحد من انتشار الوظائف الوهمية والأنشطة غير الرسمية عبر السيطرة على الأزمات الاقتصادية وخفض معدلات البطالة، مع تعزيز آليات الرقابة للحد من هذه

الظواهر

(Aghaei et al, 2024, 334).

- **الأسباب التشريعية:** تعاني الأنظمة الضريبية في كثير من الدول النامية من غياب العدالة وبعدها عن الواقع، مما يخلق فجوة بين الإدارة الضريبية والمكلفين ويضعف قناعتهم بشرعية الضريبة.
- **الأسباب الفنية والإدارية:** ترتبط بضعف كفاءة الإدارة الضريبية وعدم تطورها، إضافة إلى تعقيد النظام الضريبي وانعدام الثقة بين المكلفين والإدارة، وهو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الوعي الضريبي.

2-4- طرق التهرب الضريبي:

تتنوع أساليب التهرب الضريبي التي يلجأ إليها المكلفون، ومن أبرزها إخفاء النشاط الاقتصادي بالكامل، بحيث لا تقدم أي بيانات أو معلومات موثقة إلى الجهات المالية، مما يؤدي إلى عدم دفع الضريبة المستحقة أو تقليلها، ويُعد من أكثر الطرق شيوعاً وأماناً بالنسبة للمتهربين ضريبياً، أو إخفاء جزء من رقم الأعمال عبر عدم التصريح بكامل حجم النشاط أو المبيعات، خاصة في التعاملات الداخلية بين التجار التي لا تمر عبر مؤسسات الدولة. كذلك

ويُعد التلاعب بالمستندات المحاسبية أحد أبرز وسائل التهرب الضريبي، إذ يشمل تقديم مستندات شراء صورية، أو إصدار فواتير بيع وهمية ومزورة، إلى جانب تضخيم المصروفات بإدراج بنود غير حقيقية أو المبالغة في التكاليف الإدارية ونسب الهدر والتلف بهدف تقليص الأرباح الظاهرة. كما يلجأ البعض إلى تخفيض الإيرادات عمداً من خلال التلاعب بأسعار بيع السلع والخدمات أو تزوير الفواتير، خاصة في حالات الاستيراد التي تكون فيها الكميات موثقة لدى الدوائر المالية.

وتتمحور هذه الممارسات في مجملها حول الحقيقة المالية أو تحريفها بقصد تخفيض العبء الضريبي بشكل غير مشروع، مما ينعكس سلباً على قدرة الدولة في تحصيل مواردها المالية وتحقيق العدالة الضريبية (الدالي وداؤد، 2015، 287)

2-5- آثار التهرب الضريبي:

• الآثار المالية والاقتصادية:

✓ يؤدي التهرب الضريبي إلى تراجع الإيرادات العامة مما يحرم الدولة من جزء مهم من حصيلتها الضريبية، ويخل بتوازن الموازنة العامة ويضعف قدرتها على تمويل المشاريع وتسيير المرافق العامة. وفي محاولة لسد هذا العجز، تضطر الدولة إلى للبحث عن مصادر بديلة لتغطية النفقات المتزايدة واللجوء للاقتراض الداخلي أو الخارجي أو إلى الإصدار النقدي لإعادة التوازن المالي وهو ما يخلق تحديات إضافية (دهام و قريط، 2019، 51).

✓ يؤدي فقدان الإيرادات إلى إضعاف قدرة الدولة على تمويل القطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والخدمات العامة، الأمر الذي ينعكس سلباً على التنمية البشرية. (عكروش وزهيري، 2005، 174).

✓ يؤدي تراجع الإيرادات الضريبية إلى إضعاف قدرة الدولة على تكوين الادخار العام اللازم لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، كما يحد من إمكانية تقديم الحوافز والإعفاءات المشجعة للاستثمار. وينعكس ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي من خلال تباطؤ النمو وارتفاع معدلات التضخم والبطالة. (الدالي و داؤد، 2015، 286).

• الآثار الاجتماعية:

✓ تعميق الفجوة بين فئات المجتمع، إذ يتحمل أصحاب الدخل المنخفضة العبء الأكبر من الضرائب، في حين يتمكن أصحاب الدخل المرتفعة من التهرب من جزء كبير منها.

✓ إضعاف القيم الأخلاقية من خلال تفويض مبادئ العدالة والمساواة، ويضعف الالتزام بالقيم الأخلاقية داخل المجتمع، ويعزز شعور المكلفين بالظلم نتيجة تحملهم أعباء إضافية.

✓ مع انتشار هذه الممارسات تنكسر ثقافة الغش والتحايل داخل المجتمع، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويضعف الثقة بين المواطن والدولة.

2-6- طرق مكافحة التهرب الضريبي:

الطرق التقليدية:

تختلف طرق مكافحة التهرب الضريبي بحسب النظام الضريبي في كل بلد وتتم بطرق عدة أهمها:

• **الجانب التشريعي:** يقوم على تعزيز استقرار النظام الضريبي، وتجنب الإفراط في تعدد الضرائب أو رفع معدلاتها بشكل مبالغ فيه، مع الالتزام بالمبادئ الأساسية عند فرض الضريبة مثل شمولية الضريبة، وتحديد معدلاتها بشكل متوازن لا يدفع المكلف إلى التهرب، إضافة إلى وضع إعفاءات ضريبية مدروسة تراعي الظروف الاجتماعية والقدرة المالية لكل مكلف.

• **الجانب السلوكي والنفسي:** يركز على التأثير في سلوك المكلف من خلال رفع مستوى الوعي الضريبي، وإبراز أهمية الضريبة في دعم الاقتصاد الوطني وإبراز المنافع المباشرة وغير المباشرة التي تعود عليهم من خلال دفعها، بما يعزز القناعة بالالتزام الطوعي بأداء ما يترتب عليهم من ضرائب.

• **الجانب الفني والإداري:** يتمثل في تطوير إدارة ضريبية ذات كفاءة عالية وخبرة مهنية، وتحسين أساليب التعامل مع المكلفين، بما يعزز الثقة المتبادلة بين الإدارة الضريبية والمجتمع ويرفع مستوى الالتزام الطوعي.

• **الجانب الاقتصادي:** يهدف إلى الحد من اقتصاد الظل والأنشطة غير الرسمية التي تقلل من فعالية التحصيل الضريبي، وذلك من خلال سياسات اقتصادية شاملة تدعم الشفافية وتوسع القاعدة الضريبية.

الطرق الحديثة:

ظهرت أساليب متطورة لتحصيل الضرائب تعتمد على التحول الرقمي وذلك نتيجة لقصور الطرق التقليدية في الحد من التهرب الضريبي، ومع التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، وتتمثل أبرز هذه الأساليب فيما يلي:

نظم المعلومات المحاسبية:

يعرف (محمد ومحمد، 2025، 200) نظم المعلومات المحاسبية بأنها "مجموعة من الأنظمة التي تهدف إلى جمع البيانات المالية والاقتصادية وتحليلها لتقديم تقارير دقيقة تساعد في اتخاذ القرارات في سياق التهرب الضريبي، حيث تلعب هذه الأنظمة دوراً مهماً في تحسين دقة التسجيل المالي والكشف عن الأنشطة المريبة".

وتسهم هذه النظم في تعزيز الكفاءة والشفافية في العمليات المالية والحد من التهرب الضريبي من خلال توفير تقارير مالية موثوقة تساعد في اتخاذ قرارات مالية أكثر دقة وكفاءة، وبالتالي يقلل من فرص التهرب الضريبي. (محمد ومحمد، 2025، 208).

التحول الرقمي:

يعرف (سعد محمد حسان، 2024، 4070) التحول الرقمي بأنه "استخدام التقنيات الرقمية ووسائل تكنولوجيا المعلومات الذكية في انتقال الإجراءات الضريبية من التعامل بالمستندات الورقية إلى إجراءات تعتمد على التقنية الرقمية التي تسهل الإجراءات على الممولين والعاملين بمصلحة الضرائب بكافة إداراتها ووحداتها ومأمورياتها وكافة أنشطتها بمجال الحصر والفحص والحجز والتحصيل ومراقبة الالتزام بالضريبة، وإدارة المخاطر الضريبية، الوصول لقطاع أكبر من الممولين، وتقديم الخدمات الضريبية للممولين بشكل أفضل".

تؤكد التجارب الدولية أن رقمنة أنظمة التحصيل الضريبي تسهم بشكل فعال في تعزيز الشفافية وتوسيع القاعدة الضريبية، والحد من التهرب الضريبي، ورفع كفاءة العمليات الضريبية ككل عبر الانتقال إلى الأنظمة الإلكترونية للإبلاغ والتحصيل (الفران وعبد المنعم، 2021، 5).

كما أظهرت دراسة صندوق النقد الدولي (2021) أثراً إيجابياً واضحاً لتطبيق الحلول الرقمية في عدد من الدول العربية. وتمثلت النتائج الرئيسية على النحو التالي:

- زيادة الالتزام والامتثال الضريبي: سهلت الأنظمة الرقمية متابعة المكلفين، وحسّنت دقة التحليل الضريبي، وشجعت على التسجيل الطوعي (الأردن والسعودية).
- تقليل الفجوة الضريبية: أدت الدقة في المتابعة الإلكترونية ومعالجة البيانات إلى انخفاض ملحوظ في الفجوة بين الإيرادات المتوقعة والمحصلة فعلياً (الأردن ومصر).
- تحسين كفاءة الإدارة والرقابة: ساهمت المنصات الرقمية في:
 - ✓ تسهيل التفاعل بين السلطات الضريبية والمكلفين (الإمارات).
 - ✓ تمكين الرقابة على الامتثال ومنع الممارسات غير النظامية، مثل إصدار فواتير لشركات غير مسجلة أو المطالبة بمصروفات غير موثقة (مصر).
 - ✓ تسريع عمليات الملاحقة للتهرب الضريبي (المغرب)
- في المقابل رقمنة أنظمة التحصيل الضريبي قد تُسهّل في الوقت ذاته على الأفراد والشركات إخفاء الدخل والمعاملات غير المشروعة.

• منظومات الدفع الإلكتروني:

يمكن لوسائل الدفع الإلكتروني على صعيد التحقق والربط والتحصيل الضريبي أن تلعب دوراً مهماً في الحد من التهرب الضريبي من خلال المزايا التي تتمتع بها من فاعلية وسرعة وموضوعية وشفافية (صابوني، 2021، 69).

7.2. تجارب عربية في الحد من التهرب الضريبي:

✓ الأردن: ركزت التجربة الأردنية في مكافحة التهرب الضريبي على مجموعة من الإجراءات المتكاملة للحد من التهرب الضريبي تمثلت في تعزيز الوعي الضريبي عبر وسائل الإعلام المختلفة بما يرسخ فهم أهمية الضريبة ومشروعيتها. كما عملت على تطوير الإطار التشريعي ليكون أكثر إحكاماً وخالياً من الثغرات القانونية التي قد تستغل للتهرب. إلى جانب ذلك، تم اعتماد عقوبات رادعة تشعر المكلف بخطورة التهرب، مع تفعيل دور مديرية التهرب الضريبي في المتابعة. وشملت أيضاً رفع كفاءة الكوادر الضريبية من خلال تأهيل موظفين ذوي خبرة ومهارة عالية، وتطوير أساليب الرقابة والتدقيق بما يواكب المستجدات الحديثة لضمان فعالية الرقابة، إضافة إلى توجيه التحصيلات الضريبية نحو قطاعات أساسية مثل التعليم، التأمين الصحي، والخدمات العامة، بما يعزز ثقة المكلفين ويشجع على الالتزام الطوعي (حمائل، 2023، 80).

✓ الجزائر: اعتمدت الجزائر أسلوبين رئيسيين في مكافحة التهرب الضريبي: وقائي وعقابي.

• يقوم الأسلوب الوقائي على معالجة الأسباب المؤدية إلى التهرب الضريبي أو التخفيف منها من خلال تبسيط النظام الضريبي وتطوير أداء الإدارة الضريبية من خلال قواعد بيانات حديثة ونظم معلومات متقدمة، إلى جانب تعزيز الرقابة الميدانية وتوسيع صلاحية الاطلاع على الدفاتر والمستندات والوثائق المرتبطة بتحديد الوعاء الضريبي، وإشراك المحاسبين والخبراء الماليين في تطبيق القوانين الضريبية، كما أولت اهتماماً بنشر الوعي والحس الضريبي و تخفيض معدلات الضرائب بالتزامن مع توسيع الأوعية الضريبية وزيادة عدد المكلفين وتعزيز التعاون بين الجهات الرقابية محلياً ودولياً.

• يتمثل الأسلوب العقابي في فرض عقوبات صارمة ورادعة على المتهربين، وقد تصل إلى العقوبات الجزائية في الحالات الخطيرة مثل إخفاء الأنشطة، تقديم وثائق مزورة، أو إجراء معاملات وهمية لإخفاء النية المبيتة للتهرب، بما يضمن ردع المخالفين.

• **العراق:** تركزت التجربة العراقية على عدة محاور أساسية: أبرزها وضوح التشريع الضريبي وصياغته بشكل دقيق وواضح بشكل يمنع التأويل، وتعزيز قبول المكلفين للنظام الضريبي من خلال تحقيق العدالة والشفافية، كما تم تمكين الإدارة الضريبية من مراجعة السجلات والدفاتر والوثائق الخاصة بالمكلفين لضمان دقة التقدير وكشف أي مخالفات أو محاولات للتهرب، إلى جانب نشر الوعي الضريبي بأهمية الضريبة في تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية. وشملت الجهود أيضاً تحديد عناصر الضريبة بدقة ووضوح، وتطبيق نظام لتحصيل من المنبع على بعض الدخل، إضافة إلى إلزام المكلفين بالإقرار الضريبي المدعوم باليمين، مع فرض عقوبات على تقديم بيانات غير صحيحة.

- **مصر:** اتجهت التجربة المصرية نحو التطوير المؤسسي والرقمي من خلال تحديث التشريعات بما يشمل التجارة الإلكترونية، والإعلانات الرقمية، والفواتير الإلكترونية، والنظام الضريبي المبسط للمشروعات الصغيرة. كما تم تطوير الكوادر البشرية وإنشاء وحدة متخصصة لتقييم المخاطر وتحسين عمليات التدقيق، وشملت الإصلاحات تبسيط الإجراءات عبر تطبيق بالتعاون مع خبرات دولية، إلى جانب التوسع في التحول الرقمي لرقمنة العمليات والخدمات الضريبية (شحاته، 2020، 5)، كما ساهم إطلاق الخط الساخن 16189 للإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي في العام 2023 في زيادة فاعلية الرقابة وارتفاع عدد البلاغات (مصلحة الضرائب المصرية، 2023).

تعكس التجارب العربية أن الحد من التهرب الضريبي يعتمد على تكامل عدة عوامل، أبرزها تطوير التشريعات وتحقيق العدالة الضريبية، نشر الوعي لتعزيز الالتزام الطوعي، رفع كفاءة الإدارة الضريبية، واعتماد التحول الرقمي لتحسين الرقابة والتحصيل.

7.2. دور الإجراءات الإدارية في مكافحة التهرب الضريبي:

يتضح أن إصلاح النظام الضريبي لا يقتصر على الجوانب التشريعية أو الاقتصادية فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الإدارية التي تركز بشكل أساسي على الإدارة الضريبية. إذ يمثل دورها الأساسي في تقديم خدمات عالية الجودة للمكلفين، بما يعزز الامتثال الطوعي، إلى جانب الكشف عن حالات عدم الامتثال واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقها، ويعد ارتفاع مستوى الامتثال الضريبي وانخفاض مستوى التهرب الضريبي مؤشراً مباشراً على فعالية الإدارة الضريبية.

كما تُظهر التجارب أن الدول التي تمتلك إدارات ضريبية كفؤة تعاني من مستويات أقل من الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي يساهم في خلق بيئة يُعد فيها التهرب الضريبي سلوكاً مرفوضاً ومعاقباً عليه. ومن هنا، فإن تطوير منهجية الإدارة الضريبية وتحسينها بشكل مستمر يُعد أمراً ضرورياً لتعزيز كفاءة التحصيل وتحقيق العدالة الضريبية.

بالإضافة إلى أن الدول التي تمتلك إدارة ضريبية ذات كفاءة نسبية تعاني من مستوى أقل بشكل ملحوظ لاقتصاد الظل، وصارت ضرورة لمكافحة الاقتصاد غير الرسمي وخلق بيئة يكون فيها التهرب من دفع الضرائب جريمة معاقباً عليها. (Savić et al, 2015, 1138,1146)

كما أن منهجية الإدارة الضريبية تُعد جانباً مهماً في أي نظام ضريبي، ويُعد تحسينها المستمر أمراً ضرورياً لضمان فعالية تحصيل الضرائب وتحقيق الامتثال والعدالة الضريبية مما يساهم في إنشاء نظام ضريبي عادل وفعال يحد من التهرب الضريب (Mukimov, 2024, 5).

وفي هذا الإطار، تؤدي الإجراءات الإدارية دوراً محورياً في الحد من التهرب الضريبي، ومن أبرزها:

- الرقابة الداخلية: تتم من خلال التدقيق المكتبي الذي يقوم به مراقب الدخل عبر الفحص الشامل والموضوعي لبيانات المكلفين بالضريبة، بهدف التحقق من صحة البيانات الواردة في القوائم المالية للمكلفين بالضريبة، وكشف أي ممارسات غير قانونية تستهدف التهرب الضريبي، إضافة إلى التأكد من مدى الامتثال للقوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها.
- الرقابة الخارجية (الزيارات الميدانية) التي تستلزم انتقال مراقب الدخل إلى مكان ممارسة النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: الإطار العملي للدراسة:

1.3. الواقع الضريبي في سورية:

في سورية، يخضع هذا نظام الضريبي لتحولات عميقة نتيجة تراكم التحديات الهيكلية والظروف الاستثنائية التي مر بها البلد خلال العقد الماضي، حيث تشير البيانات الإحصائية إلى أن متوسط العبء الضريبي في سورية خلال الفترة 2000-2021 لم يتجاوز 8.24%، وهو معدل ضعيف مقارنةً بالدول الأخرى.

يبين الجدول رقم 1/ زيادة تقديرات الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة من 86/ مليار ليرة سورية في العام 2000 الى 325/ مليار ليرة سورية في العام 2011، لتبدأ بعدها التقديرات بالانخفاض حتى العام 2017 حيث بلغت 322/ مليار ليرة سورية ليبدأ بعدها التعافي بالتدريج لتصل الى 2540/ مليار ليرة سورية في العام 2021. مع الإشارة الى اعتماد تقديرات الإيرادات الضريبية في الموازنة بدلاً من الإيرادات الفعلية بسبب عدم القدرة للوصول الى الإيرادات الضريبية الفعلية (قطع الحسابات) لأن البيانات المنشورة لسنوات متعددة تركزت على إجمالي الإيرادات العامة الفعلية بدون تفاصيل عن بنودها.

جدول رقم (1): العبء الضريبي في سورية خلال الفترة 2000-2021

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار ل.س.)	تقديرات الإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للدولة (مليار ل.س.)	العبء الضريبي %
2000	905	86	9.51
2001	966	116	12.00
2002	1022	136	13.30
2003	1074	152	14.15
2004	1267	161	12.71
2005	1506	176	11.68
2006	1726	191	11.06
2007	2021	203	10.05
2008	2448	220	8.99
2009	2521	241	9.56
2010	2792	278	9.96
2011	3253	325	9.99
2012	3025	243	8.03
2013	2938	165	5.62
2014	3612	117	3.24
2015	4733	172	3.63
2016	6117	253	4.14
2017	8317	322	3.87
2018	9588	410	4.28
2019	11904	563	4.73
2020	17270	812	4.70
2021	41456	2,540	6.13
متوسط العبء الضريبي خلال الفترة 2000-2021			8.24

المصدر: مصرف سورية المركزي - النشرة الإحصائية السنوية للأعوام: 2005-2006-2011-2016-2021.

2.3. التهرب الضريبي في سورية

يعتبر تقدير حجم التهرب الضريبي من المهام الصعبة إذا لم تكن مستحيلة ليس في سورية فحسب بل في أي بلد من بلدان العالم، إذ ما من جهاز متخصص أو باحث يستطيع تقدير حجم هذا التهرب بالأرقام "الهندي، ف..، 2021، ص71،

وقد كشف وزير المالية الأسبق الدكتور محمد الحسين في العام 2003 أن حجم التهرب الضريبي في سورية يصل إلى نحو 200 مليار ليرة سورية (لقاء مفتوح مع الصحفيين نُشر بتاريخ 2003/2/14 على الموقع الإلكتروني www.alwatan.com) ولتقدير حجم التهرب الضريبي تم حساب العبء الضريبي (أي نسبة الضرائب والرسوم إلى الناتج المحلي الإجمالي) كمؤشر على التهرب الضريبي.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم 1/ نلاحظ اختلاف التحليل بمقارنة تقديرات الإيرادات العامة في الموازنة العامة للدولة مع الناتج المحلي الإجمالي، حيث نلاحظ أن حصة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي (العبء الضريبي) بلغت في المتوسط 8.24% خلال الفترة 2000-2021، حيث بلغت أعلى نسبة 14.15% في العام 2003، ليبدأ بعدها هذا المعدل في التناقص خلال الفترة 2000-2021.

وهي أقل من نسبة الدول العربية مجتمعة التي تقدر بحوالي 10% في المتوسط خلال العقد الأخير، مقارنةً بحوالي 15% في المائة على مستوى العالم (صندوق النقد العربي، 2023)، وبعرض التفاصيل بلغ العبء الضريبي في مصر خلال الفترة 2010-2018 مامقداره 13.24%، تونس 24.1% لنفس الفترة (العركوب وصالح، 2022، 73-75)، الجزائر 37.2% في العام 2021 وبنسبة 27.6% في المغرب.

وينقسم الدراسة الى فترتين نلاحظ:

- الفترة الأولى (2000-2011): بلغ متوسط العبء الضريبي خلال هذه الفترة 11.8%، ويعود ذلك الى الإعفاءات الضريبية المفرطة التي تم اتباعها لتشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، وعدم فعالية الأجهزة الرقابية، وانتشار الفساد المالي والإداري.
- الفترة الثانية 2012-2021: انخفض متوسط العبء الضريبي خلال هذه الفترة الى 4.9% بسبب ظروف الأزمة التي أدت الى تراجع الحصيلة الضريبية بسبب تدمير قسم كبير من المطارح الضريبية، وتعقيد وعدم عدالة النظام الضريبي (العددي، 2015، 70) حيث حاولت الإدارة الضريبية التعويض من خلال التركيز على الضرائب غير المباشرة (رسوم جمركية، رسم انفاق استهلاكي.. الخ)، ومخالفته من فساد إداري وتخلف عمليات الاستعلام والاعتماد على التقدير الشخصي (تدقيق السنوات الأخيرة). (الهندي، 2021، 62).

3.3. مكافحة التهرب الضريبي:

في سورية يتم مكافحة التهرب الضريبي بموجب قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي رقم 25/ لعام 2003، الذي حدد الإطار القانوني والتنظيمي لملاحقة هذه الظاهرة. حيث نصت المادة 3/ على مهام مديرية الاستعلام الضريبي، والتي تشمل جمع البيانات والمعلومات والوثائق عن مطارح الضرائب والرسوم، وضبط حالات التهرب منها والتحقيق في الشكاوى والإبانات المتعلقة بالتهرب الضريبي، إضافة الى دراسة أساليب التهرب الضريبي والعمل على معالجتها، إلى جانب إعداد وتنفيذ الخطط الكفيلة بنشر الوعي الضريبي بين المكلفين.

ومنح القانون بموجب المادة 6/ الحق للعاملين في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي الاطلاع على البيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بالتكليف بالضرائب والرسوم مع مراعاة أحكام سرية المصارف، كما حددت المادة 2/ الجرائم المخلة بالثقة العامة المعاقب عليها بمقتضى أحكام قانون العقوبات العام.

أما من حيث الجزاءات، فقد نصت المادة 8/ على الآتي: "يعاقب المخالف في حالات التهرب الضريبي المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون بالحبس مدة شهر وغرامة قدرها 200 % من الضريبة أو الرسم السنوي عن سنة واحدة عن التكليف أو جزء التكليف محل التهرب (حسب الحال) وتضاعف العقوبة في حال التكرار"، وأضافت المادة 9/ إمكانية تحريك الدعوى

العامة على المتهرب من الضريبة أو الرسم سواء أكان شخصاً اعتبارياً أم طبيعياً بما في ذلك الشريك الظاهر في شركات المحاصة.

وقد بينت التعليمات التنفيذية للقانون /25/ لعام 2003 الحالات التي تعد من قبيل تهرب ضريبي عند الإخلال بالالتزامات المحددة قانوناً، كما يلي:

- مكلفي ضريبة دخل الأرباح الحقيقية:

✓ يعد عدم التقيد بواجب مسك الدفاتر وإبرازها عند الطلب من واقعات التهرب الضريبي، أما في حالة مسك المكلف قيود غير كاملة فإن واقعة إخفاء إحدى الفعاليات أو أكثر يعتبر من واقعات التهرب الضريبي. أما بالنسبة للمكلف المسجل لا يعتبر عدم تقديم البيان ضمن المهلة القانونية واقعة تهرب ضريبي إلا بعد إنذاره لتقديم البيان فإن امتثل فلا تطبق عليه عقوبات القانون رقم / 25 / لعام / 2003 /، أما إذا لم يمتثل فعندها يعتبر ذلك دليلاً على نية التهرب الضريبي وبالتالي تطبق العقوبات المنصوص عليها في القانون المذكور. بالنسبة للمكلف غير المسجل فإن مضي المهل القانونية وعدم تقديم البيانات المتوجبة قانوناً يعتبر كافياً لاعتبار نية التهرب الضريبي متوفرة وتطبيق العقوبات عليه.

✓ طالب قانون ضريبة الدخل مكلفي زمرة الأرباح الحقيقية بحفظ الدفاتر والوثائق لمدة (10) سنوات، وإن عدم حفظها وإبرازها عند الطلب يعبر عن نية التهرب الضريبي، وبالتالي يجب ضبط مثل هذه الواقعة وفرض العقوبات المنصوص عنها في هذا القانون. أما في حال انتهاء دراسة التكليف واكتسابه الدرجة القطعية قبل انتهاء السنوات العشر فإن ذلك يحول دون اعتبار عدم الاحتفاظ بالدفاتر من واقعات التهرب الضريبي.

✓ أعطى قانون ضريبة الدخل مكلفي الأرباح الحقيقية مهلة (30) يوماً لتسديد الضريبة المترتبة عن الأرباح المصرح بها وحيث أن التأخير في تسديد الضريبة لا ينطوي على نية التهرب الضريبي بعد أن صرح عن أرباحه في البيان المقدم ففي هذه الحالة لا يعتبر عدم القيام بهذا الواجب واقعة تهرب ضريبي

- مكلفي ضريبة الدخل بزمرة الدخل المقطوع:

✓ ألزم قانون ضريبة الدخل مكلفي زمرة الدخل المقطوع بتقديم بيان مباشرة خلال (30) يوماً من تاريخ بدء الممارسة ومباشرة العمل، كما ألزمهم بتقديم بيان يتضمن إعلام الدوائر المالية في بعض الحالات كتبديل الفعالية أو إضافة أو وقف إحدى الفعاليات أو تبديل مكان ممارسة العمل أو الشخصية المستثمرة. وبعد الإخلال بأي من هذه الواجبات من حالات التهرب الضريبي شريطة تنظيم ضبط قانوني خطي بذلك من قبل العاملين المذكورين، لتطبق العقوبات المنصوص عليها في القانون على كامل الضريبة المتوجبة في حال المباشرة لأول مرة أو على (فروقات الضريبة) التي ستظهر في الحالات الأخرى.

- مكلفي ضريبة دخل الرواتب والأجور:

ألزم قانون ضريبة الدخل الجهات التي تستخدم عمالاً باقتطاع ضريبة الرواتب والأجور عند دفع هذه الرواتب وتوريدها للخزينة ضمن مهل محددة بعد تنظيم جداول بها، وبعد الإخلال بهذا الالتزام بصورة كاملة أو القيام به جزئياً (أي تقديم جداول جزئية لا تتضمن كامل الأسماء) من واقعات التهرب الضريبي حيث تطبق العقوبات بصورة كاملة في حال عدم تقديم البيان، أو جزئياً عن الضريبة التي ستفرض على الأسماء المخفأة، ولا تطبق هذه الأحكام في حال قيام رب العمل بتقديم جداول الرواتب وتسديد الضريبة المترتبة.

- رسم الإنفاق الاستهلاكي:

يلتزم البائع أو المستثمر عند تطبيق رسم الإنفاق الاستهلاكي بمجموعة من الواجبات، أهمها: تقديم بيان ممارسة للدوائر المالية خلال المدة القانونية، وتقديم السجلات والدفاتر والفواتير إلى الدوائر المالية المختصة لمهرها أصولاً، وإصدار فاتورة أو عقد عن كل عملية خاضعة لرسم الإنفاق الاستهلاكي، إضافة إلى مسك السجلات والقيود التي تظهر حركة البضاعة المتداولة والخدمات

المؤداة في محله أو منشأته أو في مكان ممارسة العمل وإن يبرز العقود المنظمة عند الاقتضاء. كما يتوجب عليه تقديم خلال العشرة أيام الأولى بعد انقضاء كل ثلاثة أشهر بيان بالمبيعات أو بدل الخدمات المؤداة في الأشهر الثلاثة السابقة، وتسديد المترتب على هذا البيان فور تقديمه، ويعد الإخلال بأي من هذه الالتزامات من حالات التهرب الضريبي عند ضبطها من قبل الجهات المختصة.

- قانون ضريبة ريع العقارات:

أخضع القانون رقم / 178 / لعام / 1945 / وتعديلاته جميع الإنشاءات المعدة للاستعمال على اختلاف أنواعها للضريبة، والزم المكلفين بتقديم بيانات في حالات محددة منها: خلال ثلاثة أشهر من إنجاز البناء على الهيكل، وخلال ثلاثة أشهر بعد الانتهاء من عملية إكساء البناء، وخلال تسعين يوماً من تاريخ إعلان ختام أعمال التقدير العام في حال عدم تخمين العقار بالتقدير العام، إضافة إلى حالات التأجير لغير السوريين، والإبلاغ عن وصول الآلات، والإبلاغ عن تركيب الآلات، ويجب تقديم هذه البيانات ضمن المهل القانونية المحددة لكل حالة.

وإن عدم تقديم أية من المعلومات المذكورة أعلاه والتي يترتب عليها، ضرائب واجبة التسديد تعتبر واقعة من واقعات التهرب الضريبي ويطبق على الضريبة أو فرق الضريبة العقوبات المنصوص عنها في القانون رقم / 25 / لعام 2003 في حال اكتشافها من قبل العاملين في مجال الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي.

- رسوم الملاهي:

بموجب قانون رسم الملاهي وتعديلاته تخضع رسوك الملاهي لعدة فئات، تشمل دور التمثيل والسينما ذات الصفة الدائمة بنسبة 5% من قيمة بطاقة الدخول إلى دور السينما والمسارح، والمقاهي والمحلات التي تقدم فيها الموسيقى أو الرقص، إضافة إلى الحفلات والمناسبات الخاصة التي تقام خارج هذه الأماكن. والزم القانون منظمي حفلات الملاهي ذات الفئة الثالثة قبل المباشرة بالعمل بتقديم بيان خطي إلى الدوائر المالية يتضمن بيانات تشمل (اسم مدير الحفلة أو منظمها، عدد البطاقات المعروضة للبيع وقيمها، نوع الحفلة والمحل الذي ستقام فيه) ويعد عدم تقديم هذه البيانات أو الإخلال بتنظيمها من حالات التهرب الضريبي.

- رسوم المواد الكحولية:

تعد من حالات التهرب الضريبي جميع المخالفات المتعلقة بصناعة المواد الكحولية دون رخصة نظامية، أو نقلها دون اجازة نقل، أو عدم إلصاق لصاقات المواد الكحولية عليها. كما يعد إخراج هذه المواد دون تقديم البيان للدوائر المالية أو تسديد الرسم من صور التهرب الضريبي.

- ضريبة الإنتاج الزراعي:

فرض القانون رقم (384) لعام 1957 وتعديلاته ضريبة الإنتاج الزراعي على البذور الزيتية المستخدمة في استخراج الزيوت النباتية (عدا بذر القطن)، وعلى الشوندر السكري، ويتم تحديد آلية استيفاء الضريبة في المؤسسات الكبرى التي تمسك قيوداً حسابية ومنظمة ومقبولة لدى الدوائر المالية بموجب قرار من وزير المالية. ويلتزم أصحاب هذه المؤسسات بتقديم بيان نصف شهري بالكميات المحولة، على أن يتم تسديد الضريبة خلال خمسة الأيام التالية من تقديم البيان. ويعد عدم تقديم البيان المطلوب من حالات التهرب الضريبي عند ضبطها من قبل الجهات المختصة. أما في حال تقديم البيان دون تسديد الضريبة المستحقة فلا يعد ذلك من حالات التهرب الضريبي وبالتالي لا تخضع للعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

يتضح مما سبق أن المشرع السوري وضع إطاراً قانونياً لمكافحة التهرب الضريبي اعتماداً على مبدأ الواجبات القانونية للمكلفين كأساس لتحديد واقعات التهرب الضريبي، مع تحديد حالات التهرب وصلاحيات الجهات الرقابية.

3.3. إجراءات التدقيق الضريبي:

يعد التدقيق الضريبي أحد أهم أدوات الإدارة الضريبية للتحقق من صحة البيانات والتصريحات المقدمة من المكلفين، والكشف عن حالات التهرب أو التلاعب، حيث يعرف بأنه "مجموع العمليات التي تقوم بها الإدارة الضريبية قصد التحقق من صحة ومصداقية التصريحات المكتتبه من طرف المكلفين، لغرض اكتشاف العمليات التدليسية التي ترمي إلى التملص والتهرب من دفع الضريبة وتقويمها". (الدالي و داؤد، 2015، 288).

وتتولى مديرية الاستعلام الضريبي بموجب المادة 3/ من التعليمات التنفيذية للقانون رقم 25/ لعام 2003 مهمة جمع وتحليل المعلومات الموثقة عن الأوضاع المالية للمكلفين من مصادر متعددة، على سبيل المثال لا الحصر مثل: الإدارة العامة للجمارك، كافة جهات القطاع العام والمشتراك والتعاوني، الجهات التي تقوم بمنح التراخيص، المعلومات المستخلصة من قيود المكلفين من القطاع الخاص والبيانات والمعلومات والوثائق المرفقة بالبيانات الضريبية التي يقدمونها إلى الدوائر المالية، إضافة إلى مطابقة هذه البيانات مع المعلومات المتوفرة لدى الإدارة الضريبية، ومراقبة كافة الأنشطة الاقتصادية للمكلفين الخاضعة للضرائب والرسوم. وفي حال وجود واقعة تهرب من الضرائب والرسوم فقد أنيطت بمديرية الاستعلام الضريبي مهمة ضبط حالات التهرب من الضرائب والرسوم والتحقيق في الشكاوى والإخباريات المتعلقة بالمتهربين من الضرائب والرسوم.

وتتأول قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام 2003 وتعديلاته في المواد 24 و 25 و 26 من أعمال التدقيق أو الفحص الضريبي من قبل الدوائر المالية وذلك من خلال مرحلتين: (الضابط، 2013، 76).

- مرحلة التدقيق المكتبي:

تنص المادة 24/ من القانون على قيام الدوائر المالية المختصة بتدقيق البيانات المقدمة من المكلفين وفقاً للمواد 6/، 14/، 15/، مع إمكانية مناقشة المكلفين واستيضاحهم عند الحاجة كما تتيح التعليمات التنفيذية للدوائر المالية صلاحية تعديل البيانات المقدمة بالتوافق مع المكلف، أما الفقرة ب/ من المادة ذاتها، فتشير إلى أن البيانات المالية تخضع للتدقيق المكتبي من قبل شركات تدقيق معتمدة، وتُفرض الضريبة بناءً على الأرباح المصرح بها، بعد إجراء الحساب النهائي استناداً إلى الميزانية الختامية، بشرط اعتمادها من الجهاز المركزي للرقابة المالية.

- مرحلة الفحص الميداني:

تنظم المادتان 25/ و 26/ من قانون ضريبة الدخل هذه المرحلة، حيث يلزم القانون الدوائر المالية بالتحقق من صحة البيانات المقدمة من المكلفين. وفي حال ثبوت أن البيانات تعكس بدقة واقع النشاط الاقتصادي، تُعتمد الأرباح المصرح بها كأساس لاحتساب الضريبة. أما إذا تبين وجود اختلاف أو عدم دقة، تُجري الدوائر المالية التعديلات اللازمة وتُحتسب الضريبة وفقاً لنتائج التحقيق.

4.3. اللساقة الضريبية نموذجاً:

نتيجة عدم كفاءة الطرق التقليدية في الحد من التهرب الضريبي، وعدم قدرة الأساليب الإدارية السابقة لوحدها، وفي إطار دعم وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بكشف التهرب الضريبي، تم اقتراح فكرة جديدة من أجل كشف التهرب الضريبي تمهيداً لمكافحته على من خلال تصميم لساقة خاصة من قبل وزارة المالية (على شاكلة اللساقة التأمينية للسيارات) تسلم للمكلف عند تسديده الضرائب المستحقة بحيث توضع على واجهات المحلات مبينة بشكل واضح أن هذا المحل قد قام بتسديد التزاماته الضريبية للعام المذكور.

- مزايا اللصاقة الضريبية:

- الكشف السريع عن المخالفين: يمكن تحديد المنشآت المخالفة من خلال جولات ميدانية بسيطة، أيضاً سيكون من السهل جداً على الجميع من أفراد وإعلاميين وجهات رقابية معرفة من سدد ضريبته عن الذي لم يسدها مما يوفر الوقت والجهد في متابعة المتهربين ضريبياً.
- تعزيز المنافسة العادلة: من خلال خلق بيئة أعمال متوازنة فعندما يلتزم الجميع بدفع الضرائب، تختفي الميزة التنافسية غير المشروعة التي يتمتع بها المتهربون ضريبياً.
- تبسيط إجراءات الرقابة الحكومية وتحجيم اقتصاد الظل: حيث سيكون من السهل جداً معرفة المحلات والمنشآت التي تعمل بدون ترخيص نظامي من خلال عدم توفر اللصاقة.
- تحديد أولويات التفتيش: التركيز على المنشآت غير الحاصلة على اللصاقة.
- تحفيز الالتزام الطوعي من خلال إيجاد ضغط اجتماعي إيجابي حيث يصبح وجود اللصاقة مصدر فخر للمنشأة وعلامة على مصداقيتها، بالإضافة الى محاولة المنشآت الحصول على اللصاقة كدليل على شرعيتها ومسؤوليتها المجتمعية وبالتالي تحسين صورة المنشأة مما يعزز ثقة العملاء والموردين والشركاء.
- دعم الإحصاءات الاقتصادية من خلال توفير قاعدة بيانات دقيقة تساعد في تحديث سجل المنشآت النشطة فعلياً، بالإضافة الى تتبع ديناميكية السوق فالتغير في عدد اللصاقات يعكس نمو أو تراجع النشاط التجاري.
- تعزيز الثقافة الضريبية من خلال توعية مجتمعية مستدامة حيث تذكر اللصاقة المرئية الجميع بأهمية الضرائب.
- مزايا تنظيمية من خلال تسهيل الشكاوى حيث يمكن للعملاء التحقق بسهولة من شرعية المنشأة قبل التعامل معها.
- هذه المزايا الإضافية تُظهر أن نظام اللصاقة الضريبية لا يقتصر على الجانب التحصيلي فقط، بل يمتد ليشمل تعزيز النزاهة والشفافية.

- تحليل الجدوى الاقتصادية للفكرة:

تم تصميم فكرة اللصاقة الضريبية على مبدئين أساسيين هما: بساطة التنفيذ وسرعة النتائج من جهة، وتوفير الجهد ووقت على الإدارة الضريبية، مع إبقاء التكاليف في الحد الأدنى المطلق من جهة أخرى.

✓ التكاليف التشغيلية للنظام:

- من الناحية العملية، تقترب تطبيق الفكرة من الصفر، وذلك للأسباب الآتية:
- تكلفة الورق الخاص بالنموذج زهيدة جداً، ولا يشكل أي عبء.
- برمجة حواسيب الوزارة: التعديلات المطلوبة بسيطة، ولا تتطلب نفقات إضافية كبيرة، لأن بيانات المكلفين مخزنة مسبقاً في مخدمات وزارة المالية، وما يطلب هو تعديل آلية الطباعة النموذج فقط وهو إجراء برمجي بسيط ممكن تنفيذه بكلفة رمزية أو من خلال كوادر الوزارة.
- الموارد البشرية: لا حاجة لزيادة عدد العاملين، حيث يمكن بسهولة دمج مهمة طباعة اللصاقة ضمن المهام الاعتيادية للموظف نفسه المكلف بإعطاء إشعار التسديد الضريبي، دون تحميله أعباء إضافية أو الحاجة الى تعيين كادر جديد.
- التدريب: لا حاجة الى تدريب متخصص، فالعملية بالغة البساطة، وتقتصر على إعطاء أمر طباعة للنموذج.
- ✓ العوائد المتوقعة:

في مقابل هذه التكاليف شبه المنعدمة، تعد فكرة اللصاقة الضريبية من أقل الأنظمة الرقابية من حيث التكلفة التشغيلية، وفي الوقت نفسه يتوقع أن تتمتع بقدرة عالية على تحقيق عوائد ضريبية ملموسة (كما ذكرنا أعلاه)، مما يمنح الفكرة جدوى اقتصادية مرتفعة

مقارنة بأي بديل آخر أكثر مثل الزيارات الميدانية التقليدية التي يترتب عليها تكاليف مرتفعة (تكاليف نقل، وقت.. الخ)، أو أنظمة إلكترونية متطورة تتطلب بنية تحتية متقدمة وتكاليف مرتفعة جداً للتجهيزات والبرامج والتدريب والصيانة.

البدء بالتطبيق:

عند اعتماد الفكرة وقبل البدء بالتطبيق لا بد للجهات المالية من القيام بالآلية التالية:

- إعطاء مهلة لتسوية أوضاع كل المحال المخالفة المتهربة ضريبياً.
- البدء بحملة إعلامية لعدم استفزاز المكلفين توضح أن غاية هذا الإجراء هو تحصيل حقوق الدولة الضريبية من كل فعالية رابحة ولم تقم بتسديد حقوق خزينة الدولة.
- البدء التدريجي بالتطبيق من خلال التركيز بداية على ضريبة الدخل المقطوع وليس الأرباح الحقيقية بسبب أعداد المكلفين الكبيرة.
- أن يتم في المرحلة الأولى العمل على كشف المكلفين المتهربين ضريبياً وتحصيل الضريبة وليس زيادتها كي لا يتم وضع عقبات من قبل المتضررين.
- أن يتم البدء بالتطبيق في مراكز المدن الرئيسية (دمشق، حلب، حمص، اللاذقية، طرطوس ... الخ) من خلال التوجه نحو المحلات التجارية في الأسواق الرئيسية التي لم تتعرض لأية أضرار خلال فترة الأزمة، بل على العكس حققت أرباحاً كبيرة، حيث يمكن البدء في دمشق من سوق الحميدية مثلاً.

- إجراءات التنفيذ: الإجراءات المطلوبة من قبل وزارة المالية:

- تصميم اللصاقة على أوراق تشبه أوراق التأمين الإلزامي للسيارات لمنع التزوير بشكل يبرز بشكل واضح سنة التكلفة.
- برمجة حواسيب الوزارة لطباعة بيانات المكلف على النموذج المقترح.
- وضع إجراءات لمنع التزوير ودراسة الحالات الخاصة التي تتعلق بفقدان أو تلف الورقة لدى المكلف، غرامة عدم وضعها في مكان بارز الخ.
- البدء فوراً في منطقة ضريبية واحدة مثل الحميدية، المزة، البرامكة ... الخ بالطلب من كل من سدد ضريبته بمراجعة الجهات المالية لاستلام اللصاقة مجاناً لأول مرة.
- يمكن البدء بتطبيقها على أنواع محددة من المكلفين في بقية المناطق مثل: البقالية العادية، الحلاقة الرجالية، بيع اللحوم، بيع الدواجن، بيع الموالح، بيع الصحف، المقاهي، الصيدليات ... الخ .
- تعطى مهلة للمكلفين للحصول على اللصاقة بعدها ستقوم الجهات المعنية بإغلاق أو تغريم كل محل لا يضع هذه اللصاقة حتى يقوم بتسديد الضريبة المستحقة.

- آثار اقتصادية سلبية:

- مقابل كل ما سبق، لا يوجد تجربة إيجابية بالمثل، فمن المؤكد أنه سيكون آثار سلبية يمكن إيجازها بالآتي:
- **تحديات اجتماعية وسلوكية:** من خلال ظهور مقاومة مجتمعية تعتبر اللصاقة شكلاً من أشكال المراقبة والمضايقة، بالإضافة الى احتمال تحول اللصاقة إلى "وصمة عار" للمتأخرين عن تسديد التزاماتهم الضريبية، أيضاً وهو الأخطر قد تخلق توتراً بين التجار أنفسهم مما قد يزيد احتمالية استخدام اللصاقة للوشاية والبلاغات الكيدية.
- **مشاكل في التطبيق العملي:** من خلال ظهور تحديات التطبيق المتدرج وصعوبة تحديد الأولويات والبدايات، كما أنها قد لا تمنع التهرب الضريبي المتطور (التحويلات المالية، الفواتير المزورة)، بالإضافة الى أنها تركز على الشكل أكثر من المضمون حيث أنها لا تعالج الأسباب الجذرية للتهرب الضريبي.

رابعاً: نتائج البحث:

تظهر نتائج البحث من خلال الإجابة على فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: تلعب الإجراءات الإدارية دوراً مهماً في كشف التهرب الضريبي والحد منه. كشفت الدراسة أن ظاهرة التهرب الضريبي تمثل تحدياً مركباً يتطلب مقاربات متعددة الأبعاد، تجمع بين الإجراءات التقليدية والابتكارات الإدارية وأن النجاح في مكافحة التهرب الضريبي يرتبط بمدى تكامل ثلاثية: (التشريع العادل، الرقابة الذكية، المشاركة المجتمعية).
- الفرضية الثانية: تلعب اللزاقة الضريبية كإجراء إدارياً مبتكراً دوراً مهماً في كشف التهرب الضريبي والحد منه مكافحة اقتصاد الظل من خلال زيادة الشفافية المالية وتعزيز الالتزام الضريبي وبناء الثقة الضريبية والشفافية. أوضح البحث أن نموذج اللزاقة الضريبية المقترح يحقق عدة مزايا أهمها: كفاءة رقابية عالية، فاعلية آنية، ضغط مجتمعي إيجابي وتعزيز المنافسة العادلة.
- الفرضية الثالثة: يمكن للجمهور تقديم العون من خلال الرقابة المجتمعية في تعزيز الإجراءات الإدارية لكشف التهرب الضريبي والحد منه. بين البحث أن مشاركة الجمهور يمكن أن تسهم بشكل فعال وسريع في كشف المتهربين ضريبياً، كما أنه يمكن أن يشكل ضغط اجتماعي إيجابي، بالإضافة إلى تسهيل الشكاوى. في الختام، مقابل كل الإيجابيات، إن تطبيق المقترح قد يفرض تحديات اجتماعية وسلوكية ومشاكل في التطبيق العملي.

خامساً: توصيات البحث:

تمكنت الدراسة من تحقيق هدفها الرئيسي في تقديم نموذج عملي مبتكر لكشف التهرب الضريبي، يجمع بين البساطة والفاعلية، وإن نظام اللزاقة الضريبية المقترح لا يهدف إلى أن يكون بديلاً كاملاً للإجراءات التقليدية، بل مكملاً لها يعزز فاعليتها ويخفض تكاليفها. كما أنه ليس حلاً سحرياً لمشكلة التهرب الضريبي، ولكنه خطوة عملية في الاتجاه الصحيح نحو كشفه. النجاح في تطبيق هذا النظام يتوقف على الإرادة المؤسساتية، وهو يستحق التجربة كجزء من رؤية شاملة لإصلاح النظام الضريبي السوري، ولنجاح هذا المقترح لا بد من الآتي:

• توصيات قانونية:

- ✓ تعديل قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي رقم 25 لعام 2003 لإدراج نظام اللزاقة الضريبية كإجراء إلزامي.
- ✓ وضع عقوبات متدرجة تبدأ بالإنذار وتنتهي بالإغلاق المؤقت للمحلات المخالفة.
- ✓ إصدار تعليمات تنفيذية مفصلة تحدد إجراءات إصدار ومراقبة اللزاقة الضريبية.

• توصيات إجرائية لوزارة المالية:

- ✓ المرحلة التحضيرية: تشكيل لجنة فنية متخصصة لتصميم النموذج الأمثل للزاقة الضريبية، مع مراعاة عوامل الأمان والوضوح، وتطوير نظام معلوماتي متكامل لإصدار وإدارة اللزاقات الضريبية وإطلاق حملة إعلامية توعوية مكثفة لشرح الفوائد وآلية تطبيقه.
- ✓ المرحلة التنفيذية: من خلال البدء بالتطبيق التجريبي في محافظات محددة، وعلى قطاعات مختارة مع منح مهلة سماح لتسوية الأوضاع قبل بدء التطبيق الفعلي للفكرة.

- **توصيات تقنية:** من خلال تصميم لصاقة ذكية تحتوي على تقنيات مضادة للتزوير وربط النظام بقواعد بيانات الوزارة لتحديث معلومات السداد آلياً، وتطبيق إلكتروني للتحقق من صلاحية اللصاقة عبر الهواتف الذكية مثلاً.
- **توصيات لتعزيز المشاركة المجتمعية:** بحيث يتم إشراك غرف التجارة والصناعة في تصميم وتنفيذ النظام، وإطلاق خط ساخن لتلقي الشكاوى والبلاغات حول المخالفات، بالإضافة الى تشجيع الإعلام على تغطية نجاحات النظام والتحديات التي يواجهها.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

References:

1. ابراهيم العدي. (2015). أثر تعقيد النظام الضريبي في التهرب الضريبي: دراسة ميدانية في بيئة الأعمال السورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مج31، ع1، الصفحات 69 - 93.
2. ابراهيم العدي، و حسين عبدالله. (2013). دور عدالة النظام الضريبي في الحد من التهرب الضريبي. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) - العدد (5)، الصفحات 31-46.
3. إياد صالح حمائل. (2023). التهرب الضريبي في سورية - مع استع / رض تجارب الدول الأخرى في الحد من التهرب الضريبي (رسالة ماجستير). المعهد العالي لإدارة الأعمال.
4. جرجس /ادوارد ناشد. (2025). تعزيز السلوك الأخلاقي للممول لمكافحة التهرب الضريبي مجلة البحوث التجارية، (1) 47، 712-784.
5. جميل صابوني. (2021). دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية-المجلد 1- العدد الأول، الصفحات 47-76.
6. خالد البشير محمد، عبدالحاميد علي محمد. (2025). دور نظم المعلومات المحاسبية في الحد من التهرب الضريبي مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية. 196-212، (1) 6،
7. رهدف محمد الرده، عبد الرزاق حساني، و جمعة حجازي. (2023). الحصيلة الضريبية في سورية على ضوء فرضية لافر دراسة تطبيقية خلال الفترة 1990-2019. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسة، 39(4)، الصفحات 93-109.
8. سعد محمد حسان. (2024). دور التحول الرقمي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بهدف إصلاح المنظومة الضريبية في مصر. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 2440-2491، (4) 15،
9. سليمان الدالي، و رياض داؤد. (2015). سليمان الدالي، & رواد داؤد. (2015). دور التدقيق الضريبي في اكتشاف التهرب الضريبي دراسة ميدانية في مديريات المال بمحافظة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (73) العدد 1، الصفحات 277-300.
10. شادي دهام، وعصام قريط. (2019). العوامل المؤثرة في تهرب أصحاب المهن العلمية من الضريبة في سوريا: دراسة ميدانية. مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية - مج41، ع94، الصفحات 11 - 47.
11. شحاته، محمد موسى على. (2020). دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر 2030م. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية 6، 1-62، (1).
12. صبري الفران، هبة عبد المنعم، حزيان، 2021 دراسة حول "رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي.
13. صندوق النقد العربي. (2023، مارس 18) معالي الدكتور عبدالرحمن بن عبدالله الحميدي المدير العام رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي يلقي كلمة في افتتاح المنتدى الإقليمي الخامس للضرائب في الدول العربية "الإصلاح الضريبي في المنطقة العربية: الفرص والتحديات" <https://www.amf.org.ae/ar/news/18-03-2023/maly-aldktwr-bdalrhmn-bn-bdallh-alhmydy-almdyr-alam-ryys-mjls-adart-sndwq-alnqd>
14. فاطمة احمد الهندي. (2019). دراسة تحليلية لواقع العدالة الضريبية في النظام الضريبي السوري. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد 35 - العدد الثاني، الصفحات 187-218.

15. فاطمة الهندي. (2021). أثر الأزمة الاقتصادية - الحرب في الإيرادات الضريبية في سورية - . (2021). مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية ، 37(3)، الصفحات 35-79.
16. محمد أبو نصار، محفوظ المشاعلة، و فراس الشهبان. (2005). محاسبة الضرائب بين النظرية والتطبيق: ضريبة الدخل وضريبة المبيعات في الاردن (المجلد الثالثة). عمان: مطابع الدستور العالمية.
17. محمد عكروش، و علاء الدين محسن زهيرى. (2005). دراسة تحليلية لواقع التهرب والتهريب في سورية وأثره على التنمية. مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (1)، الصفحات 167-182.
18. مدين الضابط. (2013). معايير تقييم جودة الفحص الضريبي في ظل قانون ضريبة الدخل رقم 24/ وتعديلاته في سورية (دراسة ميدانية على مديريات المال في الساحل السوري). مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (35) العدد (8)، الصفحات 65-85.
19. مصرف سورية المركزي، النشرة الإحصائية السنوية 2021 - 2016-2011-2006-2005
20. مصلحة الضرائب المصرية. (2023، 12 يناير). خط الساخن للإبلاغ عن حالات التهرب الضريبي. الهيئة العامة للضرائب المصرية. تم الاطلاع في [1 شباط 2026] من <https://eta.gov.eg/ar/news/kht-alsakhn-llablagh-n-halat-althrb-aldryby>
21. مفتاح، بن حليلة & هوارية. (2022). رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية-الواقع والتحديات REVUE ALGERIENNE DE FINANCES PUBLIQUES, 12 (1), 165-178.
22. هاشم محمد عبدالله العركوب & بساء شامل محمد صالح. (2022). قياس وتحليل التهرب الضريبي في مصر وتونس للمدة 2000-2018. PROSPECTIVE RESEARCHES, (51), 2000-2018.
23. Milosavljevic, M., Ignjatovic, M., Spasenić, Ž., Milanović, N., & Đoković, A. (2024). Is There a Link between Tax Administration Performance and Tax Evasion? *Economies*, 12 (8). <https://doi.org/10.3390/economies12080193>
24. Mukimov, B. (2024). Issues of Improving the Methodology of Tax Administration in the Republic of Uzbekistan (on the Example of Foreign Countries). *Economic Development and Analysis*, 1(5), 112-119.
25. Saeed Aghaei ،Bahareh Banitalebi Dehkordi و Hamid Reza Jafar i Dehkordi) .May , (2024) .Presenting a model to prevent tax evasion, from the perspective of the employees of the country's tax affairs organization .*International Journal of Nonlinear Analysis and Applications*.336-325 ،
26. Savić, G., Dragojlović, A., Vujošević, M., Arsić, M., & Martić, M. (2015). Impact of the efficiency of the tax administration on tax evasion. *Economic research-Ekonomska istraživanja*, 28(1), 1138-1148.

قوانين:

- قانون الاستعلام ومكافحة التهرب الضريبي السوري رقم 25 / لعام 2003 وتعليماته التنفيذية.
 - قانون ضريبة الدخل رقم (24) لعام 2003 وتعديلاته.
 - القانون رقم (384) لعام 1957 وتعديلاته.
 - القانون رقم / 178 / لعام 1945 .
- وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم توزيع الاستبيان على مجتمع الدراسة والمكون من مدقي مديرية التجاري الثاني والبالغ عددهم (39) مدققاً، ولجمع المعلومات تم إعداد مقياس خاص يتكون من (18) فقرة، وبينت نتائج الدراسة وجود